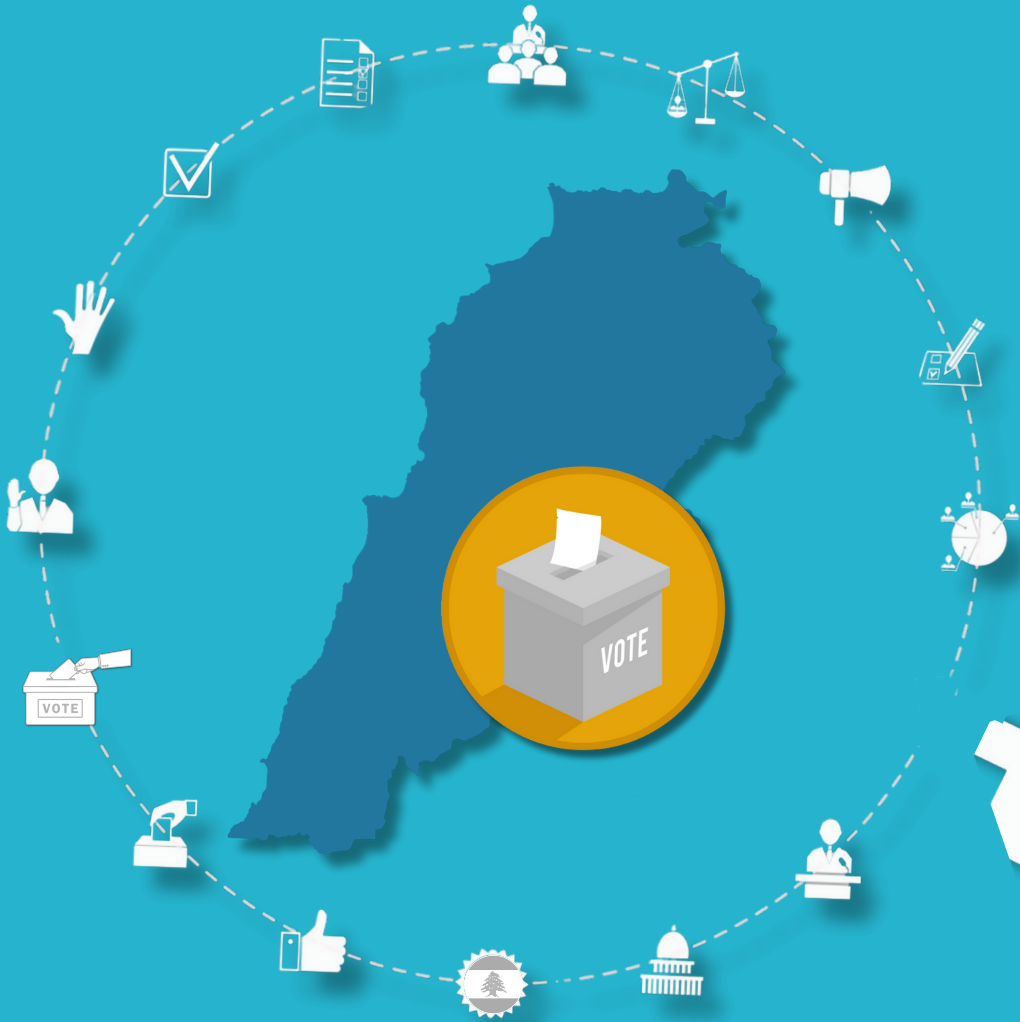


الرقابة، الإعلام، والمساءلة

التحديات والفرص قبل انتخابات 2026



يأتي هذا التقرير في إطار مشروع "إصلاح الإعلام وتعزيز حرية التعبير في لبنان"، الذي تنفذه مؤسسة مهارات، المفكرة القانونية، ومركز أبحاث الإعلام والصحافة الأوروبي (MJRC) بدعم من الإتحاد الأوروبي في لبنان.

فريق مهارات و المساهمون:

رلى مخايل ، المديرية التنفيذية
ليال بهنام ، مديرة البرامج
د. طوني مخايل ، خبير قانوني
ميا كروشو ، باحثة
حبيب عقيقي ، المسؤول الإعلامي

الرقابة، الإعلام، والمساءلة: التحديات والفرص قبل انتخابات 2026

مؤل الاتحاد الأوروبي هذا المنشور. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق مهارات وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

© بيروت ٢٠٢٥

الخلاصات الأساسية

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية في أيار 2026، تبرز الحاجة الملحة إلى تشكيل هيئة إشراف على الانتخابات اليوم وليس غداً، لضمان جاهزيتها لأداء دورها الحيوي في مراقبة الإنفاق والدعاية والإعلام الانتخابيين. أي تأخير في التعيين أو في توفير الموارد والإطار القانوني المناسب سيعني تكرار إخفاقات انتخابات 2022، وتقويض الثقة في العملية الانتخابية المقبلة. فيما يلي الرسائل الأساسية التي تستخلصها هذه الورقة:

1. ضرورة تعيين الهيئة فوراً وخطة عمل جاهزة:

يجب أن تُعيّن الحكومة أعضاء الهيئة في أقرب وقت، وتوفر لهم التمويل والبنية الإدارية المستقلة اللازمة، حتى تتمكن الهيئة من العمل بفعالية قبل الانتخابات. التأخر في التشكيل كما حدث في 2022 - حين بدأت الهيئة فعلياً بعد ثلاثة أشهر ونصف من دعوة الناخبين - أضعف قدرتها على الرقابة وفرض الالتزام بالقانون.

2. استقلالية الهيئة شرط أساسي:

لا يمكن لهيئة إشراف أن تمارس دورها بجدية إن لم تكن مستقلة. يتطلب الإصلاح الجاد ضمان الشخصية المعنوية المستقلة، والاستقلال الإداري والمالي، وموازنة مستقلة في الموازنة العامة.

3. صلاحيات حقيقية وراعية:

تحتاج الهيئة إلى صلاحيات واضحة ومباشرة لإنزال العقوبات بحق المخالفين، من وسائل إعلام ومرشحين، بما في ذلك فرض غرامات مالية وإمكانية شطب الترشح في المخالفات الجسيمة. وفي كل الأحوال حتى في غياب إصلاح قانوني شامل يمنح الهيئة صلاحيات تنفيذية مباشرة، يمكن للهيئة أن تلعب دوراً حيوياً عبر:

- وضع معايير واضحة ومعلنة للإعلام والدعاية الانتخابية، بما في ذلك التمييز بين الإعلام الانتخابي والإعلان الانتخابي، وتحديد البرامج والمساحات القصوى المخصصة للبث والنشر.
- إلزام وسائل الإعلام بالإفصاح عن الإعلانات الانتخابية المدفوعة ومصادر تمويلها، بما يعزز الشفافية ويمنع التضليل المالي في الحملات.
- إصدار توصيات وتوجيهات ملزمة تضمن عدالة الوصول والتوازن والحياد في التغطية الإعلامية، لتكافؤ الفرص بين المرشحين واللوائح.
- تعزيز تمثيل النساء والشباب في التغطية الإعلامية، من خلال تشجيع البرامج الحوارية والتغطيات الإخبارية المتوازنة والشاملة.
- الترويج لاستخدام الإعلام العام لتأمين ظهور مجاني ومنصف للمرشحين، وضمان حقهم في عرض برامجهم الانتخابية دون تمييز أو تحيّز.
- إصدار توجيهات وإرشادات واضحة للمرشحين ووسائل الإعلام حول آليات الشكاوى والاعتراضات، بما في ذلك سبل المطالبة بالظهور المتوازن والرد على أي تغطية منازرة أو مخالفة، وذلك وفق ما يتيحه قانون الانتخاب.

الخلاصات الأساسية

4. تنسيق بين القضاء والنيابة العامة والهيئة:

أظهرت تجربة 2022 أن الرصد وحده لا يكفي دون مسار قضائي فعال. يجب تعزيز التعاون المنهجي بين الهيئة والنيابة العامة والقضاء، لضمان إعداد ملفات قانونية سليمة، تسريع البت في المخالفات ضمن المهل القانونية، ومنع إفلات المذلفين من العقاب لأسباب شكلية.

5. إقرار قانون إعلام جديد وهيئة وطنية مستقلة للإعلام:

يتطلب المشهد الإعلامي اللبناني تنظيمًا يفرض شفافية الملكية والتمويل، خاصة في سياق الحملات الانتخابية، لتفادي تحكم المال السياسي والإعلامي في نتائج الانتخابات. يجب أن يترافق الإصلاح مع إقرار قانون إعلام جديد يعالج الثغرات، وينص على شفافية الملكية والتمويل، وينشئ مجلسًا وطنيًا مستقلًا للإعلام. هذا المجلس يجب أن يعمل بتكامل مع هيئة الإشراف على الانتخابات لضمان مراقبة موضوعية ومتوازنة خلال الحملات.

6. أولوية مواجهة التضليل وخطاب الكراهية:

ينبغي تفعيل صلاحيات الهيئة لتنفيذ برامج التوعية ومكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، بما في ذلك العنف ضد النساء في السياسة.

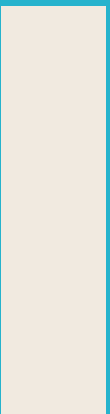
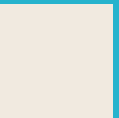
7. استراتيجية تواصل فعّالة ضرورة لضمان الشفافية ومكافحة التضليل:

أظهرت تجربة انتخابات 2022 أن غياب التواصل الرسمي والفعال من الجهات المعنية، وعلى رأسها وزارة الداخلية وهيئة الإشراف، ساهم بشكل مباشر في انتشار المعلومات المضللة وسوء فهم قانون الانتخاب، كما بينت تقارير مهارات. ولم تلتزم وسائل الإعلام بواجبها القانوني بتخصيص برامج للتثقيف الانتخابي، إذ لم تتعدّ نسبتها 0.13% من التغطية الانتخابية، ما أضعف قدرة الناخبين على اتخاذ قرارات مستنيرة. لذا، يجب على الهيئة الجديدة وضع استراتيجية تواصل متكاملة تعتمد الشفافية، التفاعل، والتفسير القانوني المبسّط، مع تحديث الموقع الإلكتروني ونشر تقارير ومواد توعوية واضحة، وضمان تواصل ثنائي الاتجاه مع الناخبين والمرشحين. فالتواصل العام ليس تفصيلًا، بل ركيزة لضمان النزاهة، وبناء الثقة، ومكافحة التضليل في العملية الانتخابية.

8. خطة عمل واضحة للتأهيل لانتخابات 2026:

- هذه الإصلاحات هي ضرورة عملية. يجب العمل فورًا على خطة عمل متكاملة تشمل:
- تعيين الهيئة وتوفير موازنتها.
 - تطوير بنيتها الإدارية واللوجستية.
 - إقرار الإصلاحات القانونية المطلوبة.
 - تدريب كوادرها وتنسيقها مع القضاء والنيابة العامة.
 - إشراك المجتمع المدني في المراقبة والتوعية.

لماذا نهتم بموضوع مراقبة الإعلام الانتخابي؟



تُعَدُّ مراقبة الإعلام الانتخابي عنصرًا أساسيًا لضمان نزاهة العملية الانتخابية وتعزيز الثقة بالديمقراطية. فالإعلام هو الوسيلة الأهم التي تُمكن الناخبين من الوصول إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم بشكل مستنير، لكنّه في المقابل قد يتحوّل إلى أداة للتضليل والدعاية المنحازة والتحريض إذا غابت عنه الرقابة المستقلة والفعّالة.

وتكمن أهمية إرساء هبة مستقلة للإشراف على الإعلام الانتخابي في كونها ضماناً ضد تحكّم السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية، ومنع تضارب المصالح، وإتاحة مساحة تنافس عادلة بين المرشحين. إن غياب مثل هذه الهيئات أو ضعفها يؤدي إلى تآكل ثقة المواطنين بالانتخابات، ويعزز الشعور بأن نتائجها لا تعكس إرادة الناخبين.

وتوضح المقارنات الدولية والأوروبية أنّ شكل الهيئات المشرفة وآليات عملها تؤثر بشكل مباشر في نزاهة العملية الانتخابية. تختلف هذه الهيئات من دولة إلى أخرى، لكن المبدأ الأساسي الذي تجمع عليه التجارب الناجحة هو الفصل بين من ينظم الانتخابات ومن يراقبها، وضمان استقلال الجهة المشرفة على الامتثال للقوانين، خاصة في ما يخص الإعلام والدعاية.

ففي العديد من الدول الأوروبية، مثل فرنسا وبلجيكا، نجد نماذج لهيئات مستقلة قانونيًا وإداريًا تتولى الإشراف على الامتثال الإعلامي في الحملات الانتخابية، وتُمنح صلاحيات واسعة تتيح لها فرض عقوبات مباشرة، بما في ذلك الغرامات ووقف الحملات المخالفة، مع إشراك القضاء بشكل سريع وفعال. هذه الآليات تقلل من إمكانات الإفلات من العقاب، وتضمن تطبيق القواعد بإنصاف وشفافية.

يبيّن تقرير "الإشراف والمراقبة على العملية الانتخابية" الذي أعدته الباحثة اديانا موتو من مركز الأبحاث الإعلامية والصحافية الأوروبية والمنجز في إطار التعاون مع مؤسسة مهارات في مشروع "اصلاح الاعلام في لبنان" المدعوم من الاتحاد الأوروبي، أن المعايير الأوروبية تؤكد على أربعة مبادئ أساسية:

1- الاستقلالية: الهيئة المشرفة يجب أن تكون مستقلة ماليًا وإداريًا عن الحكومة.

2- الشفافية: نشر المعلومات حول تمويل الحملات الإعلامية والإعلانية بوضوح.

3- المساءلة: تمكين الهيئة من فرض عقوبات فعّالة وسريعة.

4- إشراك المجتمع المدني: في المراقبة والإبلاغ ونشر التوعية.



ويشير التقرير إلى أن غياب هذه المقومات يؤدي إلى ترك الإعلام الانتخابي بلا ضوابط حقيقية، ويُسهّل استخدامه كأداة للتضليل والتجيش الطائفي أو السياسي، خاصة في السياقات المنقسمة مثل لبنان.

إن أحد أهم الجوانب العملية لإنفاذ القوانين والأنظمة المتعلقة بالانتخابات بشكل عام والإعلام الانتخابي بشكل خاص، يتعلق بالجهة التي تُشرف على تطبيق هذه الأحكام. تختلف الجهات المعنية بتنفيذ قوانين وأنظمة الانتخابات - ومن ضمنها تلك المتعلقة بالإعلام الانتخابي خلال الحملات الانتخابية - بشكل كبير حسب النظام السياسي والانتخابي في كل دولة.

تضع كل دولة قوانينها الخاصة بالانتخابات، وفي بعض الدول، توجد هيئات مستقلة تدير الانتخابات برمتها ومنها الإشراف على الاعلام، بينما في دول أخرى قد تكون هذه الهيئات مرتبطة بالحكومة. هذه البنية المؤسسية تؤثر بشكل مباشر على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

تتولى هيئة إدارة الانتخابات عادةً مهام تنظيم العملية الانتخابية وتأمين الشفافية في إدارتها وتوزيع المعلومات المتعلقة بها. بينما تسعى بعض الدول إلى تفعيل دور الهيئات المستقلة بشكل صريح في إدارة ومراقبة الانتخابات، تبقي دول أخرى هذه المسؤولية ضمن صلاحيات وزارة الداخلية أو هيئات حكومية، وهو ما قد يؤدي إلى تضارب المصالح وإضعاف الثقة بالعملية الديمقراطية.

في الختام، إن ضمان وجود هيئة مستقلة للإشراف على الإعلام الانتخابي ليس ترفاً إدارياً، بل ضرورة ديمقراطية تحمي حق الناخب في المعلومات، وتؤسس لانتخابات أكثر عدلاً وشفافية ونزاهة.

ما الواقع في لبنان؟



في لبنان، تكتسب مسألة الإشراف على الانتخابات والإعلام الانتخابي أبعادًا خاصة بسبب تعقيدات النظام السياسي وتأثيراته المباشرة على المشهد الإعلامي.

أنشأ قانون الانتخاب رقم 44 لعام 2017 «هيئة الإشراف على الانتخابات»، وهي هيئة يفترض أن تكون مستقلة في ممارسة مهامها، مكوّنة من أشخاص تعيّنهم الحكومة، يمثلون قطاعات مثل القضاء المتقاعد، نقابة المحامين، خبراء في الإدارة والإعلام والمجتمع المدني.

تُمارس الهيئة مهامها بالتنسيق مع وزير الداخلية والبلديات الذي يؤمن لها مقرّاً خاصاً ويحضر اجتماعاتها عند الاقتضاء دون أن يشارك في التصويت. لكن على الرغم من وصفها بـ«المستقلة»، تبقى صلاحياتها محصورة بمراقبة التمويل والإنفاق الانتخابي والإعلام والإعلان الانتخابيين، في حين تستمر وزارة الداخلية والبلديات في إدارة العملية الانتخابية ككل.

هذه البنية تُظهر بوضوح التداخل بين الإشراف الحكومي والرقابة المفترضة المستقلة، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول القدرة على ضمان المنافسة العادلة والشفافية.

يشكل التلفزيون في لبنان الركيزة الإعلامية الأهم والأوسع انتشارًا، بفضل تعدد قنواته، تنوّع محتواه، وسهولة وصوله إلى مختلف المناطق بشكل مجاني. تبث هذه المحطات برامج عامة متنوعة تشمل الأخبار، الحوارات السياسية، المسلسلات، والترفيه، وتستهدف جميع شرائح المجتمع.

واكبت القنوات التلفزيونية اللبنانية التطور التكنولوجي، فباتت تبث فضائياً وتوفر محتواها عبر الإنترنت والهواتف الذكية، ما زاد من حضورها وتأثيرها. يظهر ذلك في شعبية برامجها وشهرة مقدميها، ما يؤكد مكانتها كوسيلة الإعلام الأولى، خاصة خلال الفترات الانتخابية، حيث يسعى المرشحون للظهور على شاشاتها للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناخبين.

غير أن هذا الدور البارز للتلفزيون خلال الانتخابات يتأثر بتركيبية الملكية السياسية والطائفية للقنوات. فعلى الرغم من أن المشهد الإعلامي يبدو ظاهرياً متنوعاً ويعكس التعددية اللبنانية، إلا أن قانون البث المرئي والمسموع الصادر عام 1994 كرّس توزيع الرخص بشكل محاصصة بين أركان السلطة، ما أنتج نظاماً قائماً على الملكيات الخاصة ذات الولاءات الحزبية، على حساب تلفزيون لبنان (TL)، المحطة العامة الوحيدة التي تعاني من إهمال مزمن وضعف تمويل جعلها عاجزة عن المنافسة.

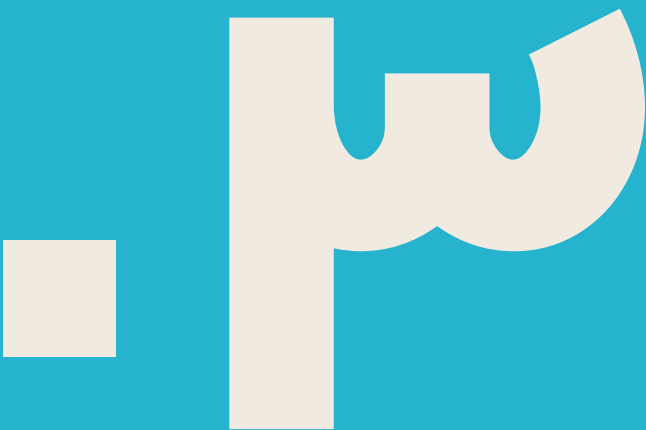
الخريطة الحالية للقنوات التلفزيونية اللبنانية تكشف بوضوح التوزيع السياسي والطائفي وان هذه التركيبة تجعل قرار فتح الهواء الإعلامي للمرشحين أو الأحزاب خاضعاً لمصالح المالكين السياسيين، في وقت فقدت فيه TL دورها كخدمة عامة محايدة.

يُضاف إلى ذلك أزمة مالية خانقة تضرب القطاع الإعلامي عمومًا، تفاقمت مع الانهيار الاقتصادي في لبنان. تراجع سوق الإعلان الذي كان يمول جزءًا من نشاط المحطات، ما جعل هذه القنوات تبحث عن مصادر تمويل بديلة، وأدى إلى اتساع نفوذ المال السياسي والانتخابي كمورد رئيسي لبقاء هذه الوسائل.

وقد حاول قانون الإعلام والإعلان الانتخابي وضع قواعد لتنظيم تغطيات القنوات للحملات الانتخابية وضبط الإعلانات، بهدف ضمان الشفافية والمساواة بين المرشحين، والحد من الممارسات التمييزية للقنوات الخاصة.

وكذلك لا تزال الصحف تلعب دوراً مهماً في تغطية الحملات والأخبار الانتخابية، لاسيما عبر المواقع الاخبارية الالكترونية.

ما المطلوب من الاعلام في اوقات الانتخابات؟



تقدّم القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف والمواقع الإخبارية تغطية واسعة للانتخابات، لكنها تحتاج إلى الالتزام بالمعايير القانونية والمهنية المطلوبة والتي بدا فيها ثغرات في انتخابات ٢٠٢٢ وبرزها:

المعايير الأخلاقية والمهنية للتغطية

تحتاج التغطية إلى مزيد من الشفافية والموضوعية لتعزيز ثقة الناخبين وذلك من خلال تحديد معايير أخلاقية واضحة للتغطية الانتخابية تشمل الموضوعية والحياد واهتمامات التغطية وتحليل الاداء. اذ غالباً ما يركز تحليل أداء المرشحين والأحزاب على الجوانب السلبية وما يرافقها من ترويج للخطاب التشهيري وخطاب الكراهية والتضليل الاعلامي.

قضايا الشفافية

يدخل في نطاق الشفافية مطالبة وسائل الإعلام بالإلتزام بما يلي:

- الإفصاح عن التمويل: من خلال توضيح مصادر التمويل للإعلانات السياسية والمحتوى المدفوع.
- مراقبة الإعلانات السياسية: من خلال التأكد من أن الإعلانات السياسية واضحة ومحددة المصدر وتراعي القواعد العامة التي تحكم الاعلان الانتخابي لضمان عدم تضليل الناخبين.

التنوع والتعددية

يجب أن تشمل التغطية جميع الفئات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الأقليات، كما يجب تعزيز تمثيل النساء والشباب في التغطية الإعلامية.

مسألة المساءلة

ان ضمان التزام وسائل الاعلام بهذه المعايير في التغطية الإعلامية للانتخابات يُعد أمراً حيوياً لتعزيز الديمقراطية وبناء ثقة الناخبين. ويناط بهيئة مراقبة الانتخابات مهام مراقبة اداء وسائل الاعلام أثناء الانتخابات وتقييم مدى التزامها بالمعايير ومساءلتها في الحالات التي تقضي المصلحة العامة بذلك.

ماذا تعلمنا من تجربة رصد الاعلام الانتخابي في انتخابات ٢٠٢٢؟



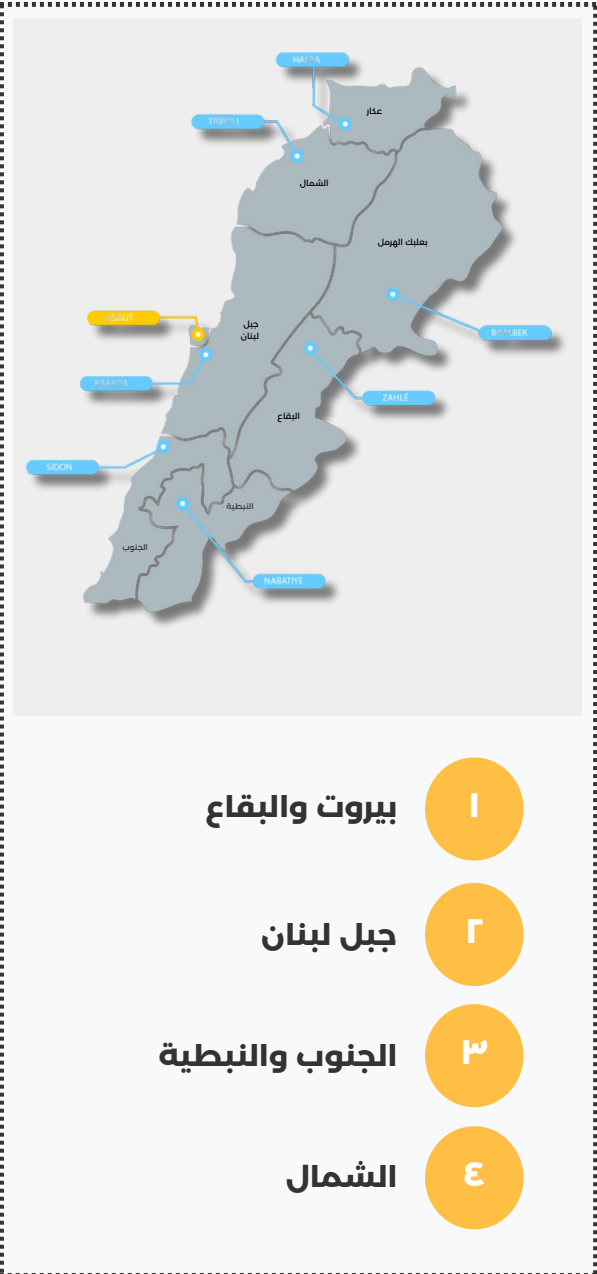
٤ -

تُعد تجربة رصد الانتخابات البرلمانية اللبنانية لعام 2022 محطة أساسية لاستخلاص الدروس والعبر حول فعالية الإشراف على العملية الانتخابية وتنظيم الإعلام والدعاية الانتخابية.

لقد أظهرت تقارير بعثات المراقبة، بما في ذلك بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، وتقارير منظمتي LADE ومهارات والمنظمة الدولية للفرانكوفونية (OIF) مجموعة من الملاحظات والتوصيات التي تشكّل اليوم مرجعًا مهمًا في النقاش حول مستقبل الإشراف الانتخابي في لبنان.

فقد أوصت بعثة الاتحاد الأوروبي في توصيتها رقم 13 بضرورة منح هيئة الإشراف على الانتخابات صلاحيات واضحة لفرض عقوبات مباشرة على وسائل الإعلام، بما في ذلك القنوات التلفزيونية، عند مخالفتها الالتزامات القانونية خلال الحملة. هذا الاقتراح يعكس الحاجة إلى هيئة رقابية قادرة على إنفاذ القانون فعليًا وليس فقط رفع المخالفات دون نتيجة.

أما تقارير مهارات و LADE، فقد شددت على ضرورة إنشاء هيئة إدارية مستقلة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها، وهو بالتالي موقف تحالف الإصلاح الانتخابي في لبنان. والهدف هنا هو معالجة مشكلة غياب الاستقلال الإداري والمالي، التي ظلت من أبرز العوائق أمام فعالية الرقابة.



ورغم اختلاف التفاصيل بين التوصيات، اتفقت مجمل الجهات المراقبة على رصد تحديات مشتركة، أبرزها:



تأثير التدخلات
السياسية في
تحديد صلاحياتها
ونطاق عملها.



عدم امتلاك الهيئة
صلاحيات كافية لإنزال
عقوبات مباشرة وراعية
بحق المخالفين.



غياب
الاستقلالية
المالية والإدارية
للهيئة.

إن هذه الدروس المستخلصة ضرورية لفتح نقاش هادف مع الجهات الرسمية والسياسية حول شكل الهيئة الأمثل وصلاحياتها، بما يضمن قبوله من مختلف الأطراف، ويحقق الغاية الأساسية وهي تعزيز نزاهة الانتخابات.

أما على صعيد المشهد الإعلامي، فقد كشفت تجربة الرصد في 2022 عن تحديات بنيوية عميقة. يتسم الإعلام الانتخابي في لبنان بالانحياز الواضح للميول السياسية لمالكه، ما يترجم في تغطيات غير متوازنة تنحاز إلى جهات معينة وتستبعد أخرى.

ماذا كشفت انتخابات 2022 عن الثغرات القانونية والتطبيقية؟



0

كشفت تجربة هيئة الإشراف على الانتخابات خلال استحقاق أيار 2022 بوضوح التحديات والثغرات التي تعرقل الرقابة الفعلية على الإنفاق والإعلام الانتخابيين، وفقًا للفصلين الخامس والسادس من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 44 الصادر في 17 حزيران 2017.

أولاً: التحديات القانونية

- عدم تمتع الهيئة بالشخصية المعنوية المستقلة، وغياب استقلالها الإداري والمالي.
- ربط تشكيل الهيئة وممارستها لمهامها بالحكومة، ما يحد من استقلال قرارها.
- عدم تخصيص مقر دائم أو كادر بشري كافٍ لأداء مهامها بشكل فعال.
- غياب صلاحيات فرض عقوبات مباشرة وراذعة بحق وسائل الإعلام المخالفة.
- حصر دور الهيئة في إحالة المخالفات إلى محكمة المطبوعات، دون حق متابعتها أو تسريع البت فيها.
- غياب أي صلاحيات خاصة لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة التي قد تؤثر على الانتخابات.
- عدم تزويد الهيئة بالوسائل القانونية للاستعانة بأجهزة الدولة المعنية بإنفاذ القانون، مثل الضابطة العدلية وأجهزة التفتيش وديوان المحاسبة.

ثانيًا: التحديات التطبيقية

- تأخر انطلاق عمل الهيئة لأكثر من ثلاثة أشهر ونصف من صدور مرسوم دعوة الهيئات الناجبة (29/12/2021) وفتح باب الترشيحات (10/1/2022) حتى استكمال تعيين الأعضاء بالمرسوم رقم 8949 في 16/3/2022.
- عدم معرفة الهيئة مسبقًا قيمة الاعتماد المالي المخصص لها في الموازنة، وتلقيها أول سلفة من وزارة الداخلية قبل أيام قليلة فقط من موعد الانتخابات في 15 أيار 2022.
- ردّ محكمة المطبوعات لعدد كبير من الإحالات المقدمة من الهيئة ضد وسائل إعلام، لأسباب شكلية أبرزها إحالة مواقع إلكترونية بأسمائها من دون تحديد شخص قانوني أو معنوي يمكن ملاحقته قانونيًا.
- ضعف مستوى التنسيق بين الهيئة ووزارة الداخلية.

ثالثاً: ملاحظات إضافية من تقرير الهيئة

وفقاً لتقريرها الرسمي، لاحظت الهيئة خلال فترة الحملة الانتخابية ما يلي:

- عدم تعاون وسائل الإعلام مع الهيئة.
- عدم التزام وسائل الإعلام في الإفصاح عن البرامج المخصصة للدعاية المدفوعة والأسعار الحقيقية المعتمدة.
- عدم التقيد بمبدأ العدالة والتوازن في الظهور الإعلامي بين المرشحين واللوائح، وتلك المتعلقة بالدعاية الانتخابية المدفوعة.
- ارتفاع وتيرة الخطاب الانتخابي والسياسي الحاد، بما في ذلك خطاب الكراهية المتداول بين المرشحين واللوائح على وسائل التواصل الاجتماعي.
- زيادة عدد مخالفات وسائل الإعلام، خاصة خرق الصمت الانتخابي.
- لم تكن العلاقة بين الهيئة والمجتمع المدني خالية من محاولة السيطرة والتقييد.
- عدم التزام المرشحين بتقديم تقارير الإنفاق الانتخابي في المهل المحددة قانوناً.
- الأثر السلبي للأزمة المصرفية التي دفعت إلى توسع في الاقتصاد النقدي، ما أعاق ضبط الإنفاق الانتخابي بشكل فعال.

باختصار:

تكشف هذه الثغرات القانونية والتطبيقية ضعف البنية الحالية للرقابة على الإعلام والإنفاق الانتخابيين، ما يؤكد الحاجة الملحة لإصلاحات تشريعية وإدارية تضمن استقلالية الهيئة، صلاحياتها الرادعة، ومواردها البشرية والمالية، بما يتيح لها حماية نزاهة الانتخابات بشكل فعلي.

ثغرات في التواصل العام خلال انتخابات 2022

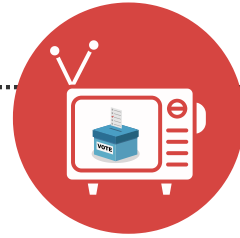
أظهرت تجربة انتخابات 2022 ثغرات جوهريّة في التواصل العام من قبل الجهات الرسمية، ما أدى إلى تفاقم الفجوة بين الإدارة الانتخابية والجمهور، وأسهم في انتشار المعلومات المضللة وفقدان الثقة بالعملية الانتخابية.

كشفت تقارير الرصد الإعلامي لمؤسسة مهارات، وكذلك أعمال التحقق من المعلومات التي قامت بها وحدة "فاكتوميتر"، أن نسبة كبيرة من الشائعات والمعلومات المضللة التي تم تداولها خلال الانتخابات كانت نتيجة مباشرة لسوء فهم قانون الانتخاب وآلياته، وهو ما كان يمكن تجنبه من خلال اعتماد استراتيجية تواصل فعّالة وشفافة من قبل وزارة الداخلية وهيئة الإشراف على الانتخابات.

وقد أشار تقرير مهارات الصادر في 16 شباط 2022 بعنوان "تقرير التغطية التلفزيونية للانتخابات النيابية: غياب المعنيين عن إدارة العملية الانتخابية"، إلى غياب شبه كامل للمسؤولين عن العملية الانتخابية عن الإعلام، وخصوصاً وزارة الداخلية، مما ساهم في خلق بلبلّة كبيرة في صفوف الناخبين وترك المجال مفتوحاً أمام الأخبار الملفقة لتملأ الفراغ المعلوماتي.

ومن جانب آخر، أظهر الرصد الإعلامي الذي أجرته مهارات خلال الفترة الممتدة من 1 شباط حتى 15 أيار 2022، أن التثقيف الانتخابي لم يُعطَ حقه في وسائل الإعلام. فعلى الرغم من أن قانون الانتخابات يُلزم الوسائل الإعلامية بتخصيص ما لا يقل عن ثلاث ساعات أسبوعياً لبرامج التوعية والتثقيف الانتخابي خلال فترة الحملة، إلا أن الواقع كان مختلفاً، حيث لم تتجاوز نسبة التغطية المخصصة لهذا النوع من البرامج 0.13% من مجمل التغطية السياسية المتعلقة بالانتخابات على الشاشات اللبنانية.

وقد جرى تسليط الضوء على هذا القصور أيضاً في تقرير مهارات الصادر مؤخراً حول "نزاهة المعلومات"، والذي أكد أن غياب التواصل العام الفعّال يجعل الجمهور اللبناني أكثر عرضة للتضليل، ويقوّض قدرة الناخب على اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على معلومات موثوقة.



التثقيف الانتخابي لم يُعطَ حقه في وسائل الإعلام.

↓ ١٣.٠%

نسبة التغطية المخصصة لهذا النوع من البرامج من مجمل التغطية السياسية المتعلقة بالانتخابات على الشاشات اللبنانية.

2022 ●

نظرة أكثر عمقاً في مصير المخالفات المرصودة

تكشف قراءة أعمق لما وثّقته المفكرة القانونية عن إشكالية جوهرية تتعلق بمصير المخالفات الإعلامية التي رُصدت خلال انتخابات 2022، والتي تسلط الضوء على أزمة حقيقية في المحاسبة والردع.

وفقاً لتقرير هيئة الإشراف على الانتخابات، أحيلت 592 مخالفة إلى محكمة المطبوعات، توزعت على أربع فئات رئيسية: التشهير والقذف والذم، مخالفات استطلاعات الرأي، خطاب الكراهية (بما فيه التخويف والتهميل والتخوين)، وخرق الصمت الانتخابي. اللافت أن معظم هذه المخالفات كانت في شكل «إعلام أو إعلان انتخابي مستتر»، ما يعكس محاولات التلاعب بالرأي العام وإخفاء الطابع الترويجي المدفوع.

كما أن نحو 80% من خطاب الكراهية الموثق في الحملات طال الانتماء الديني، ما يسلط الضوء على النزعة الطائفية كوسيلة أساسية في استراتيجيات الاستقطاب الانتخابي.



مخالفة إلى محكمة المطبوعات، توزعت على أربع فئات رئيسية:

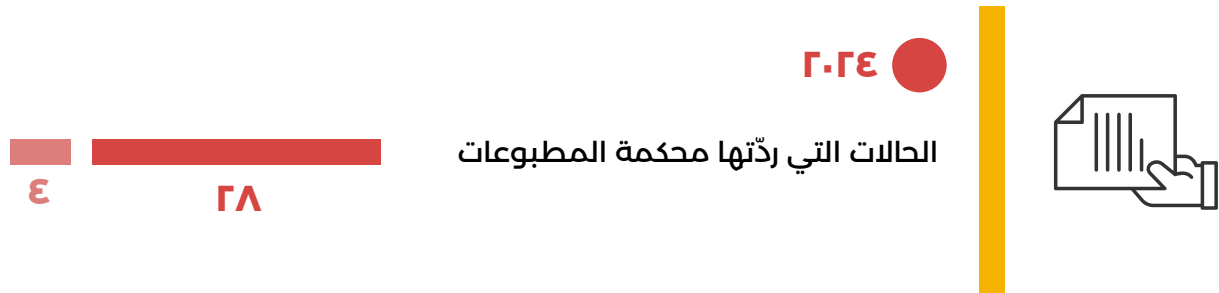
- التشهير والقذف والذم،
- مخالفات استطلاعات الرأي،
- خطاب الكراهية
- خرق الصمت الانتخابي

٥٩٢ ↑

من خطاب الكراهية الموثق في الحملات الانتخابية

٨٠ %

لكن الأخطر من ذلك كان مصير هذه الحالات في القضاء. فقد ردت محكمة المطبوعات في بداية 2024 عشرات القضايا (بينها 28 دفعة واحدة ثم 4 أخرى لاحقًا) بسبب ما سمته عيوب شكلية في الملفات المقدمة. إذ لم تحدد الهيئة في إحالاتها هوية قانونية واضحة (شخص طبيعي أو معنوي) يمكن مقاضاته، فاكتفت بذكر أسماء المواقع أو الصحف، وهو ما رأت المحكمة أنه لا يفي بشروط الدعوى.



ويُبين تحليل المفكرة القانونية أيضًا أن النيابة العامة، التي يوجب القانون أن تتولى التدقيق في الحالات قبل تقديمها للمحكمة، لم تقم بدورها، بل أحات الملفات كما وصلتها من الهيئة دون أي تحقيق أو تدقيق في هوية المدعى عليهم. هذه الثغرات الشكلية سلمت بها المحكمة أيضًا، فاختارت رفض الدعاوى دون أي جهد لدعوة النيابة العامة إلى تصحيحها، ما أدى عمليًا إلى إفلات وسائل الإعلام المخالفة من أي محاسبة.

كما أن قانون الانتخابات يفرض على المحكمة البت في هذه الدعاوى ضمن مهلة قصيرة لضمان تأثير الرصد خلال فترة الحملة. لكن في الواقع، لم تُحل الملفات من النيابة إلا بعد أكثر من ثلاثة أشهر على انتهاء الانتخابات، فيما صدرت الأحكام بعد عامين تقريبًا، ما جعلها فاقدة لأي أثر ردي حقيقي.

كما أن الهيئة لم تستخدم الصلاحية الوحيدة التي يخولها القانون بشكل مباشر، تحديدًا في موضوع استطلاعات الرأي حيث اكتفت غالبًا بإرسال كتب تنبيه، ولم تلجأ إلى فرض الغرامات المباشرة التي يسمح لها القانون بها. وذلك في إطار ما اسمته المفكرة القانونية ظاهرة «حرب استطلاعات الرأي» بين القوى السياسية عبر وسائل الإعلام، حيث استخدمت استطلاعات غير معلنة كأداة تعبئة وتضليل، دون أن تنجح الهيئة في وضع حد فعلي لهذه الممارسات.

باختصار، يكشف هذا المسار القضائي المعطل عن خلل هيكلي: هيئة إشراف لا تتمتع بالاستقلالية والقدرات القانونية الكافية، نيابة عامة لم تقم بدورها في التحقيق والتدقيق، ومحكمة طبقت القانون شكليًا من دون السعي إلى تحقيق العدالة الفعلية. كل ذلك أدى إلى إهدار جهد الرصد والتوثيق، وأفرغ فكرة الرقابة من مضمونها، تاركًا الإعلام الانتخابي عمليًا بلا ضوابط أو محاسبة حقيقية.

إشكالية إضافية: مراقبة الانتخابات البلدية والصمت الانتخابي



تطرح الانتخابات البلدية في لبنان إشكالية إضافية عند الحديث عن تنظيم الحملات الانتخابية ومراقبة الإعلام والدعاية الانتخابية.

تعتبر مراقبة الحملات في الانتخابات البلدية أداة ضرورية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وتعزيز الديمقراطية المحلية. فهي ضرورية لتأمين بيئة تنافسية عادلة بين المرشحين، ومنع التجاوزات مثل الدعاية المضللة أو استغلال الموارد العامة في الحملات، بما يضمن المساواة وتكافؤ الفرص.

على المستوى القانوني، ينص قانون البلديات على أن «تسري على الانتخابات البلدية أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب في كل ما لا يتعارض وأحكام هذا القانون»، وتستخدم القوائم الانتخابية نفسها، كما ينتخب أعضاء المجلس البلدي بالتصويت العام المباشر وفقًا للأصول المنصوص عليها في القانون النيابي.

لكن هذا الإحالة العامة إلى قانون الانتخابات النيابية تثير تساؤلًا مهمًا:
هل تكفي هذه الإحالة لتمنح هيئة الإشراف على الانتخابات صلاحيات رقابية فعلية على الحملات والإعلام والدعاية في الانتخابات البلدية؟

أن الواقع القانوني لا يمنح الهيئة صراحة أي دور فعلي في مراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية. هذه المهمة تقع اليوم حصريًا ضمن صلاحيات وزارة الداخلية والبلديات. كما أن النصوص القانونية الخاصة بسقوف الإنفاق والتمويل والدعاية الانتخابية صُممت للانتخابات النيابية، ولا يوجد أي نص صريح يطبقها على الانتخابات البلدية، ما يجعل ضبط الإنفاق والتمويل في هذا السياق شبه مستحيل قانونيًا.

للمقارنة، في فرنسا مثلًا، بالنسبة للبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 2500 نسمة، يُشكل المحافظ لجنة لمراقبة ظروف الدعاية الانتخابية، ما يضمن وجود رقابة محلية متخصصة ومستقلة نسبيًا.



**يُشكل المحافظ لجنة لمراقبة ظروف
الدعاية الانتخابية**

**٢٥٠٠
نسمة**

عدد المرشحين النيابية

مقارنة بين عدد المرشحين في الانتخابات البلدية بين عامي 2016 و 2025

حتى لو أعطيت هيئة الإشراف صلاحية الرقابة، تظل هناك صعوبات عملية كبيرة.

٢٠٢٥ ● ٢٠٢٢ ● ٢٠١٦ ●

انتخابات 2022 النيابية:

١٠٥٠

مارست الهيئة رقابتها على حوالي ١٠٥٠ مرشحًا خلال فترة ترشح مدتها
شهران على الأكثر



نحو ٢١,٠٠٠

نحو ٣٠,٠٠٠

في حين كان قد وصل عدد المرشحين والمرشحات في الانتخابات البلدية في عام 2016 الى نحو 21 ألفًا، ونحو 30 ألفًا في الانتخابات البلدية الأخيرة 2025، بحسب إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بفترة ترشح قصيرة جدًا تنتهي قبل عشرة أيام من موعد الاقتراع، مع العلم أن العديد من البلديات تُحسم بالتركية دون اقتراع.

كما تبرز مسألة الصمت الانتخابي، الذي يفترض أن تطبقه وزارة الداخلية حاليًا، في ظل غياب أي هيئة مستقلة تتولى الإشراف أو تراقب الالتزام به فعليًا.

تُعدّ فترة الصمت الانتخابي أداة مهمة لضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين، ولتمكين الناخبين من التفكير بهدوء قبل الاقتراع بعيدًا عن الضغوط والدعاية. ينص قانون الانتخابات النيابية في لبنان بوضوح على قواعد الصمت الانتخابي، لكنه لا يتضمن نصوصًا خاصة بتطبيقها في الانتخابات البلدية.

عمليًا، تتولى وزارة الداخلية والبلديات بمفردها الإشراف على الانتخابات البلدية، وتشير الوزارة في بياناتها الرسمية إلى أن «الصمت الانتخابي يُطبّق» في اليوم السابق للاقتراع. لكن هذه الصيغة تبقى عامة وغير مفصلة، وتغيب عنها أي آليات واضحة للمراقبة أو المساءلة.

لا توجد هيئة مستقلة أو جهة متخصصة تتولى رصد مدى احترام المرشحين ووسائل الإعلام والصحافة المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي لفترة الصمت الانتخابي في البلديات والقرى. كما لا تصدر الوزارة عادة أي تقارير تفصيلية توضح حجم المخالفات أو آليات معالجتها.

يُضاف إلى ذلك أن التغطيات الإعلامية في الانتخابات البلدية تُنفذ بشكل غير مركزي، ما يجعل من الصعب مراقبة آلاف الأعلام الانتخابية والمرشحين المحليين. في غياب أي بنية إشرافية أو نظام عقوبات فعال، تبقى قاعدة الصمت الانتخابي في الانتخابات البلدية أقرب إلى «توصية شكلية» منها إلى التزام قانوني ملزم.

فرص التحسين والإصلاح: مقترحات عملية لمراقبة الإعلام والدعاية الانتخابية



تُظهر التجارب السابقة بوضوح الحاجة إلى إصلاحات شاملة على مستوى البنية القانونية والتنظيمية لضمان نزاهة الحملات الانتخابية وتكافؤ الفرص الإعلامية. وتستند المقترحات التالية إلى توصيات صادرة عن هيئة الإشراف نفسها، إلى جانب تقارير منظمات محلية وبعثات دولية وإقليمية، لتقدم خارطة طريق عملية وقابلة للتطبيق.

أولاً: ضمان استقلالية الهيئة المشرفة على الانتخابات وديمومتها

لبناء هيئة قادرة فعلاً على فرض القانون وضمان شفافية العملية الانتخابية، يجب أن تكون مستقلة تمامًا إداريًا وماليًا عن الحكومة ووزارة الداخلية والبلديات.

- إنشاء هيئة إدارية مستقلة للإشراف على الانتخابات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري التام عن الحكومة ووزارة الداخلية والبلديات.
- تعزيز استقلالية هذه الهيئة وتخصيصها بموازنة خاصة في باب مستقل في الموازنة العامة توازي احتياجاتها لتغطية نفقاتها خلال السنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار السنوات التي تجري فيها الانتخابات النيابية.
- ضمان ديمومة ممارسة الهيئة لمهامها من خلال تفرغ أعضائها الكامل للعمل في الهيئة وتخصيص مركز لها ومكاتب وهيكلية إدارية ونظام داخلي تقره الهيئة.



أولاً:

ضمان استقلالية الهيئة المشرفة على الانتخابات وديمومتها

ثانيًا: تحديد معايير واضحة للدعاية الانتخابية في وسائل الإعلام

- تحديد المعايير الدقيقة التي تسمح بالتمييز بين الاعلام الانتخابي والاعلان الانتخابي وفقا لأحكام قانون الانتخاب.
- تحديد البرامج والمساحات القصوى التي يمكن من خلالها بث مواد اعلامية او دعائية تتعلق بالمرشحين واللوائح وأوقات بث أو نشر هذه المساحات.
- وضع متطلبات واضحة وملزمة لوسائل الاعلام للإفصاح عن الاعلانات والدعايات الانتخابية المدفوعة ومصادر تمويلها.



ثانيًا:

تحديد معايير واضحة للدعاية الانتخابية في وسائل الإعلام

ثالثاً: ضمان العدالة والتوازن والحياد في الظهور الإعلامي

على الهيئة اتخاذ إجراءات فعالة من خلال توصيات ملزمة لوسائل الاعلام لضمان:

- عدالة الوصول الى وسائل الاعلام والتوازن والحياد في المعاملة بين المرشحين وبين اللوائح من خلال التغطيات الاعلامية
- تعزيز تمثيل النساء والشباب في التغطيات الإعلامية عبر برامجها الاخبارية وبرامج الحوارات المختلفة.
- تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بإستخدام الاعلام العام لتأمين ظهور إعلامي مجاني للمرشحين الراغبين في عرض برامجهم الانتخابية. والترويج لإستخدام هذه الوسيلة بين المرشحين واللوائح.



ثالثاً:

ضمان العدالة والتوازن
والحياد في
الظهور
الإعلامي

رابعًا: منح الهيئة المستقلة صلاحيات قانونية فعالة

يجب ألا تبقى الهيئة رهينة صلاحيات شكلية أو محدودة.

- اقرار تعديلات قانونية تمنح الهيئة صلاحيات مباشرة على المرشحين واللوائح ووسائل الاعلام لضمان امتثالهم لأحكام الاعلام والدعاية الانتخابيين.



- منح الهيئة حق فرض عقوبات مباشرة على وسائل الاعلام المخالفة لاسيما فرض الغرامة المالية. فضلا عن حق شطب ترشيح احد المرشحين الذي يرتكب مخالفات جسيمة لأحكام قانون الانتخاب مثل مخالفة احكام التمويل والانفاق الانتخابي او الدعاية الانتخابية.



- تعديل قانون الانتخابات ومنح الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات صلاحيات تشمل حملات المرشحين واللوائح على وسائل التواصل الاجتماعي، دون المساس بحرية التعبير وبما يتماشى مع مشهد الحملات الانتخابية الذي تغير وانتقل إلى العالم الرقمي.



رابعًا:

منح الهيئة المستقلة صلاحيات قانونية فعالة

خامسًا: تثقيف الناخبين ومكافحة التضليل وخطاب الكراهية والعنف ضد المرأة في السياسة

- منح الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات صلاحيات واسعة لتثقيف الناخبين ونشر برامج التوعية لمكافحة التضليل وخطاب الكراهية.
- تنفيذ برامج تضعها الهيئة بالتعاون مع وسائل الإعلام والأحزاب والمجتمع المدني لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي.
- منح الهيئة صلاحية لتتبع الانتهاكات المتعلقة بالعنف ضد المرشحات ورصد حجمها في السياق الانتخابي. وتلقي الشكاوى بهذا الخصوص واتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان بيئة آمنة للمرأة في السياسة.



خامسًا:

تثقيف
ومكافحة
وخطاب
والعنف ضد المرأة في
السياسة
الناخبين
التضليل
الكراهية

سادسًا: ضمان حرية الإعلام في تغطية الانتخابات وإيصال المعلومات للناخبين

إن بعض النصوص القانونية المنصوص عنها في قانون الانتخاب قد تشكل عائقاً أمام وسائل الإعلام في ممارسة نشاطها الاعلامي وتشكل رقابة قانونية تقيد حرية التعبير وتفرض قيوداً على المحتوى الإعلامي، مما يؤثر على قدرة الصحفيين على تغطية الانتخابات بحرية. ونذكر منها نص الفقرة الثانية من المادة 74 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 44 الصادر بتاريخ 17/6/2017. والتي تشمل مروحة واسعة من المحظورات بإستخدام عبارات مطاطة كنشر كل ما يمكن ان يعتبر تشهير او قذف او ذم باحد المرشحين او اللوائح، او الامتناع عن بث كل ما من شأنه أن يشكل وسيلة الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو التلويح بالمغريات أو الوعد بمكاسب مادية أو معنوية.

فإذا كانت هذه التصريحات صادرة عن الآخرين من احزاب ومرشحين ولوائح او مؤثرين، الا يشكل الامتناع عن نشر هذه التصريحات او مناقشتها تعمية اعلامية واخلالا بموجب الاعلام ويتعارض مع حرية التعبير والحق في الوصول الى المعلومات وحق الناخب في الاطلاع على كافة المعلومات التي تمكن من ان يمارس حقه في الانتخابات بطريقة مستنيرة.

لذلك نوصي بمراجعة نص هذه المادة المتعلقة بالرقابة القانونية على تصريحات وسائل الاعلام لاسيما:

- توضيح النصوص القانونية المتعلقة بالملاحقة واحالة وسائل الاعلام الى المحاكمة.
- مراجعة الاحالات الى المحاكم من قبل فريق قانوني متخصص داخل الهيئة
- تعاون الهيئة مع القضاء والجهات الداعمة لتطوير قدرات الاعضاء والاجهزة المختصة في الهيئة لأداء مهامها بشكل كفوء.



سادسًا:

ضمان حرية الإعلام في
تغطية
وإيصال
المعلومات
لِلناخبين

سادسًا: ضمان حرية الإعلام في تغطية الانتخابات وإيصال المعلومات للناخبين

أحد أبرز دروس انتخابات 2022 هو الحاجة إلى تفعيل حقيقي لمنظومة المحاسبة على المخالفات الإعلامية والدعاية الانتخابية، وذلك عبر تكامل بين هيئة الإشراف على الانتخابات، والنيابة العامة، والقضاء.

لقد أظهرت التجربة أن الرصد وحده لا يكفي إذا لم يتبعه مسار قضائي سليم وفَعَّال بحيث تم رد معظم الدعاوى لأسباب شكلية كما أن بطء الإجراءات أفقد أي أثر ردي للدعاوى. لذا، تقتضي أي إصلاحات جدية أن تعمل على:

- تمكين الهيئة من تحسين جودة ملفات الإحالات القضائية عبر فريق قانوني متخصص يُراجع ويحضر الملفات وفقًا لمتطلبات المحاكم.



- حث النيابة العامة بلعب دورها بجدية في تدقيق الإحالات وإجراء التحقيقات اللازمة قبل الادعاء، وتحديد هوية الأشخاص أو المؤسسات المدعى عليها، بما يمنع سقوط الدعاوى لأسباب شكلية.



- تعزيز التعاون المنهجي بين الهيئة والنيابة العامة، من خلال بروتوكولات عمل واضحة، وورش تدريب مشتركة، وتبادل مستمر للمعلومات.



- تطوير قدرة القضاء على التعامل مع المخالفات الانتخابية بسرعة وفعالية، احترامًا لمهل البت القصيرة المنصوص عليها في القانون، وضمنًا لردع المخالفات في سياقها الزمني.



- توسيع صلاحيات الهيئة لفرض غرامات إدارية مباشرة في بعض المخالفات، على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة لموضوع استطلاعات الرأي المخالفة، الذي برز كظاهرة خطيرة وغير مضبوطة في انتخابات 2022، وحثها على استخدام هذه الصلاحيات.



سابقًا:

تفعيل المحاسبة وتعزيز
التعاون بين الهيئة
والنيابة العامة والقضاء

ثامنًا: إقرار قانون إعلام جديد يضمن الشفافية والتنظيم الفعال

يشكل إقرار قانون إعلام جديد خطوة أساسية وضرورية لأي إصلاح جدي وشامل في تنظيم الإعلام الانتخابي وضمان نزاهة الحملات الانتخابية. إن التجارب السابقة، لا سيما ما حصل في انتخابات 2022، كشفت عن وجود ثغرات قانونية أضعفت إمكانية المحاسبة وأفرغت الرقابة من مضمونها.

من أبرز هذه الثغرات مسألة الشغور القانوني في التعامل مع المواقع الإلكترونية الإخبارية. فقد أظهرت قرارات محكمة المطبوعات أن الدعاوى ضد هذه المواقع كانت تُردّ شكلاً لأنها لم تكن مسجلة كشخصيات معنوية واضحة في لبنان، ما أدى إلى عدم ملاحقتها قضائياً. إن قانون الإعلام الجديد يجب أن يعالج هذه الفجوة التشريعية عبر تنظيم وضع المواقع الإلكترونية الإخبارية، ما يُسهّل تحديد المسؤوليات والمساءلة القضائية.

إلى جانب ذلك، يجب أن يتضمن القانون الجديد أحكاماً صريحة وملزمة تتعلق بشفافية ملكية وسائل الإعلام ومصادر تمويلها. هذه الشفافية هي شرط أساسي لتحديد مالكي هذه المواقع ولضمان نزاهة التغطية الانتخابية بعيداً عن التأثيرات المالية والسياسية غير المعلنة.

كما أن إقرار قانون إعلام جديد متكامل يجب أن يرافقه إنشاء مجلس وطني مستقل للإعلام لإرساء قواعد مهنية واضحة ومراقبة تطبيقها وضمان التزام وسائل الإعلام بالمعايير الأخلاقية والموضوعية، خاصة في سياق الحملات الانتخابية التي تشهد ذروة استخدام وسائل الإعلام في التأثير على الرأي العام.

عندها يمكن وضع آلية تنسيق واضحة ومؤسسية بين المجلس الوطني للإعلام وهيئة الإشراف على الانتخابات. إن هاتين الهيئتين يجب أن تلعباً أدواراً تكاملية خلال فترة الانتخابات

ثامنًا:

إقرار قانون إعلام جديد يضمن الشفافية والتنظيم الفعال

تاسعًا: بناء استراتيجية تواصل عامة شفافة وتفاعلية

لا تقتصر فعالية هيئة الإشراف على الانتخابات على رصد الانتهاكات واتخاذ التدابير القانونية، بل تتطلب أيضًا بناء علاقة ثقة دائمة مع المواطنين عبر تواصل عام فعّال، مبني على الشفافية والتفاعل.

لذلك، من أولى المهام المطلوبة من الهيئة الجديدة وضع استراتيجية تواصل وإعلام متكاملة، تعزز الثقة العامة بالإدارة الانتخابية وتعيد الاعتبار لدور الهيئة كضامن للنزاهة والحياد. على هذه الاستراتيجية أن تعتمد على وسائل الإعلام التقليدي والرقمي، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، للوصول إلى مختلف الشرائح العمرية والجغرافية، بلغتها وأسلوبها كما عليها تسهيل الوصول السهل إلى الوثائق والقرارات على موقعها الإلكتروني وان تنشر بشكل دوري معلومات مفصلة وواضحة حول الحملات والإعلانات الانتخابية الممولة والمخالفات المرصودة والتوصيات الصادرة وان تنشر موادًا تثقيفية لتفسير القوانين والإجراءات بشكل مبسّط للناخبين.

والاهم ان تتيح تفاعل الجمهور معها لكي لا يكون التواصل فقط من جهة واحدة ولكن عليها العمل على تفعيل قنوات تواصل فعالة مع المرشحين والناخبين.

بذلك، تُعدّ استراتيجية التواصل جزءًا لا يتجزأ من أي إصلاح انتخابي حقيقي، وشرطًا أساسيًا لضمان النزاهة ومكافحة التضييل وتعزيز الشفافية.

تاسعًا:

بناء استراتيجية تواصل عامة شفافة وتفاعلية

- موتو، أ. (2025، 13 فبراير). مراقبة الاقتراع: الإشراف على الانتخابات، المتابعة والملاحظة. في م. دراجومير و ت. ساوثغيت (محرران). MONITORING THE BALLOT: ELECTION SUPERVISION AND OBSERVATION. مركز أبحاث الإعلام والصحافة ومؤسسة مهارات. تم الاسترجاع من [HTTPS://JOURNALISMRESEARCH.ORG/2025/02/MONITORING-THE-BALLOT-ELECTION-SUPERVISION-AND-OBSERVATION](https://journalismresearch.org/2025/02/monitoring-the-ballot-election-supervision-and-observation/)
- مؤسسة مهارات. (2022، 16 شباط). تقرير تغطية التلفزيون للانتخابات النيابية: غياب الجهات المسؤولة عن العملية الانتخابية. مؤسسة مهارات. [HTTPS://MAHARATFOUNDATION.ORG/MEDIA/2073/JAN-REPORT-ELECTIONS-EN.PDF](https://maharatfoundation.org/media/2073/jan-report-elections-en.pdf)
- منظمة مهارات (MAHARAT FOUNDATION) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO). (2022). تقرير أداء وسائل الإعلام التلفزيونية في العملية الانتخابية: انتخابات البرلمان 2022 [تقرير رصد]. منظمة مهارات. تم الاسترجاع من [HTTPS://MAHARATFOUNDATION.ORG/MEDIA/2248/EN-FINAL-TV-MONITORING-REPORT.PDF](https://maharatfoundation.org/media/2248/en-final-tv-monitoring-report.pdf)
- مؤسسة مهارات. (ب.ت.). تقرير نزاهة المعلومات 1. مؤسسة مهارات. تم الاسترجاع من [HTTPS://MAHARATFOUNDATION.ORG/MEDIA/2953/INFORMATION-INTEGRITY-REPORT-1.PDF](https://maharatfoundation.org/media/2953/information-integrity-report-1.pdf)
- المفكرة القانونية. (2022، 4 حزيران). هيئة الإشراف على الانتخابات 2022: تقرير عن الانتخابات أم عن عزز الهيئة؟ الأجندة القانونية. تم الاسترجاع من [HTTPS://LEGAL-AGENDA.COM/2022/04/04/هيئة-الإشراف-على-الانتخابات-2022/](https://legal-agenda.com/2022/04/04/هيئة-الإشراف-على-الانتخابات-2022/)
- المفكرة القانونية. (2022، 7 حزيران). مخالفة الإعلام أصول انتخابات 2022: الأحكام الأولى لا تبشر بالمحاسبة. الأجندة القانونية. تم الاسترجاع من [HTTPS://LEGAL-AGENDA.COM/2022/06/07/مخالفة-الإعلام-أصول-انتخابات-2022-الأحكام-الأولى-لا-تبشر-بالمحاسبة/](https://legal-agenda.com/2022/06/07/مخالفة-الإعلام-أصول-انتخابات-2022-الأحكام-الأولى-لا-تبشر-بالمحاسبة/)
- المفكرة القانونية. (2022، 10 حزيران). أحكام جديدة لمحكمة المطبوعات: تكزس نهج... الأجندة القانونية. تم الاسترجاع من [HTTPS://LEGAL-AGENDA.COM/2022/06/10/أحكام-جديدة-لمحكمة-المطبوعات-تكزس-نهج/](https://legal-agenda.com/2022/06/10/أحكام-جديدة-لمحكمة-المطبوعات-تكزس-نهج/)
- مؤسسة مهارات - الأخبار. (ب.ت.). الصمت الانتخابي عن وزارة الداخلية: من يطّقه؟ مؤسسة مهارات. تم الاسترجاع من [HTTPS://MAHARAT-NEWS.COM/MUNICIPAL-ELECTIONS-ELECTORAL-SILENCE-ELECTIONS-SUPERVISORY-COMMISSION](https://maharat-news.com/municipal-elections-electoral-silence-elections-supervisory-commission)
- بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. (2022، تشرين الثاني). لبنان 2022: التقرير النهائي - الانتخابات النيابية في 15 أيار 2022 [تقرير PDF]. الاتحاد الأوروبي. تم الاسترجاع من [HTTPS://WWW.EODS.EU/LIBRARY/EUEOM_LEBANON2022_FINALREPORT_EN.PDF](https://www.eods.eu/library/eueom_lebanon2022_finalreport_en.pdf)
- بعثة الانتخابات في منظمة الفرنكوفونية. (2022، مارس). التقرير المختصر لبعثة الانتخابات في منظمة الفرنكوفونية: الانتخابات التشريعية في لبنان بتاريخ 15 مايو 2022 [تقرير PDF]. المنظمة الدولية للفرنكوفونية. تم الاسترجاع من [HTTPS://WWW.FRANCOPHONIE.ORG/SITES/DEFAULT/FILES/2023-03/MEF_LIBAN_LEGISLATIVES2022_SYNTHESIS.PDF](https://www.francophonie.org/sites/default/files/2023-03/mef_liban_legislatives2022_synthese.pdf)
- مؤسسة مهارات. (2022، 10 آب). أداء وسائل الإعلام الانتخابية خلال انتخابات البرلمان 2022 [تقرير موجز]. تم الاسترجاع من [HTTPS://MAHARATFOUNDATION.ORG/EN/TVCOVERAGE-PARLIAMENTARYELECTIONS2022](https://maharatfoundation.org/en/tvcoverage-parliamentary-elections-2022)
- بعثة الانتخابات في منظمة الفرنكوفونية. (2022، مارس). التقرير المختصر لبعثة الانتخابات في منظمة الفرنكوفونية: الانتخابات التشريعية في لبنان بتاريخ 15 مايو 2022 [تقرير PDF]. المنظمة الدولية للفرنكوفونية. تم الاسترجاع من [HTTPS://WWW.FRANCOPHONIE.ORG/SITES/DEFAULT/FILES/2023-03/MEF_LIBAN_LEGISLATIVES2022_SYNTHESIS.PDF](https://www.francophonie.org/sites/default/files/2023-03/mef_liban_legislatives2022_synthese.pdf)
- مؤسسة مهارات وجمعية مدنيات. (2022، 23 أغسطس). رصد الإعلام والجنود في انتخابات 2022: العنف ضد المرأة في السياسة (VAWP) [تقرير بصيغة PDF]. مؤسسة مهارات وجمعية مدنيات؛ بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تم الاسترجاع من [HTTPS://MAHARATFOUNDATION.ORG/EN/MARSADVAVP_FINALREPORT](https://maharatfoundation.org/en/marsadvawp-finalreport)
- المعهد الوطني الديمقراطي. (2022). لبنان: الانتخابات النيابية في أيار 2022 - بعثة الدراسة والمراقبة الدولية للانتخابات (التقرير النهائي) [تقرير PDF]. تم الاسترجاع من [HTTPS://WWW.NDI.ORG/SITES/DEFAULT/FILES/NDI%20LEBANON%20ELECTION%20REPORT%202022.PDF](https://www.ndi.org/sites/default/files/ndi%20LEBANON%20ELECTION%20REPORT%202022.pdf)
- الديمقراطية للإبلاغ الدولي (DEMOCRACY REPORTING INTERNATIONAL) ومؤسسة مهارات. (2022، حزيران). الخطاب العام عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الانتخابات النيابية اللبنانية - تقرير أول لرصد وسائل التواصل الاجتماعي [تقرير PDF ضمن مشروع "كلمات تهم"]. تم الاسترجاع من [HTTPS://DEMOCRACYREPORTING.S3.EU-CENTRAL-1.AMAZONAWS.COM/IMAGES/653BB5AEB1877.PDF](https://democracyreporting.s3.eu-central-1.amazonaws.com/images/653bb5aeb1877.pdf)

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني:
info@maharatfoundation.org



© بيروت ٢٠٢٥